

الأجنحة الإيرانية المتكسرة

إبراهيم الزبيدي
كاتب عراقي

بالتقابة الدقيقة المنصفة لتاريخ النظام الحاكم الحالي في إيران، على امتداد أربعة عقود، نجد ما يصعب حصره من جرائم يرتقي بعضها إلى مستوى جرائم حرب حقيقية، ولكن المجتمع الدولي لم يعاقبه عليها، بل إن دولا كبرى تدعي محاربة الإرهاب ألقت رحلها في أحضانها، وتعاملت معه بانتهازية وطمعاً بما لديه من أموال. وهذا هو السر وراء إصابته بجنون العظمة وغرور القوة والجبروت، فقد أصبح معتقداً بأنه، بالجريمة أو بالتهديد بها، يحقق من أهدافه العنصرية ما لا يمكنه تحقيقه بالسلم والتعقل والاعتدال، وباحترام القوانين الدولية وما يسمى بحقوق الإنسان. فلم تسلم مدينة أو قرية في العراق وسوريا ولبنان وفلسطين واليمن والسعودية والبحرين ومصر والمغرب والسودان، ولا في بعض دول شرق آسيا وأوروبا وأمريكا الوسطى والجنوبية، من شرور حرسه الثوري مباشرة، أو بالواسطة بتكليف ميليشياته الخارجية وخطاياه النائمة التي يحررها عندما تقضي حاجته السياسية أو الاقتصادية أو العسكرية بذلك. ويمكن تشخيص قوة النظام بمصيرين اثنين، الأول هو السلاح، سواء الذي ورثه من نظام الشاه، أو ما حصل عليه من كوريا الشمالية وروسيا والصين، وما تم تصنيعه محلياً.

والثاني يتمثل بالأحزاب والمنظمات والمليشيات التي تمكن من تشكيلها وتسليحها في الدول المجاورة، وكذلك بالخلايا النائمة التي تمكن من زراعتها في الخارج، ليحركها بين الحين والآخر، حسب حاجته ووفق ما تحكم به الظروف.

ميليشيات إيران العراقية، رغم أنها صاحبة القرار الحقيقية والمهيمنة على الحكومة والبرلمان فإنها لم تستطع أن تقدم على تنفيذ أي من تهديداتها الفارغة بمهاجمة معسكرات أميركا أو سفارتها أو أي من مصالحها في العراق والمنطقة

ورغم أن قادة النظام، وأولهم المرشد الأعلى علي خامنئي، لم يترددوا عن المجاهرة بعنادية تلك المنظمات والأحزاب والمليشيات لحرسهم الثوري، وبالتحديد لفيلق القدس الذي يقوده قاسم سليماني، ولم يكفوا عن المخافة بإرهابها وقدرتها على القتل والاعتقال والتخريب، مهديين بها خصومهم وأعداءهم الكثيرين، إلا أنهم دأبوا، في أكثر الحالات، على ترتيب جرائم يرتكبها وكلاؤهم أولئك، ليسهل عليهم



واستنكارهم لهذه الزعانف الطارئة التي ثبتت عمالتها لإيران وخيانتها لوطنها العراق. والشئ نفسه حصل لجماعة الحوثيين، فهم رغم كل ما أمدهم به النظام الإيراني من سلاح وصواريخ والغام لم ولن يتمكنوا من إحراق ضرر حقيقي بالسعودية وحلفائها. بعبارة أوضح: إن جميع هذه الميليشيات، في العراق ولبنان وسوريا واليمن، أصبحت لا تملك سوى الجعجة والثرثرة، كذاب محبوس في قنينة من زجاج، يراها الآخرون ولكن لا يسمعون سوى زئها المزعج الكريه. وهذا هو منطق التاريخ الذي لم يتبدل ولن يتبدل إلى أبد الأبدنين.

مؤكد بأن أي حماقة ترتكبها ضد أي كيان لأميركا أو أحد حلفائها تعني نهايتها الحقيقية، خصوصاً وأن الشعب العراقي يتربص بها الدوائر ويكرهها ويكره الأرض التي يمشي عليها أفراد الحشد الشعبي أو قادته الفاسدين. ولعل ما تعرض له مخزن صواريخ النظام الإيراني في بغداد، مؤخرًا، إشارة إلى أن زمن عنجهية النظام الإيراني، وإرهابه، وتهديدات جيوشه، وعتريات ميليشياته، قد مضى وانقضى. وحين تجرأ معمم من قادة ميليشيات الحشد وتطاول على الجيش العراقي هب العراقيون، بشمم وإباء، لدعم الجيش وللتعبير عن احتقارهم

وسلحه، واضطراره لسحب "مجاهديه" من كثير من مواقعه السابقة في سوريا، مع أزمته المالية الخائفة، وإصرار الولايات المتحدة وحلفائها على تقزيمه حتى في عقد داره في لبنان، لأننا أنه أصبح بلا أسنان ولا أنياب، ولا يملك سوى جعجة حسن نصرالله التي لا تسمن ولا تغني من جوع. والحال نفسه في العراق. فإن ميليشيات إيران العراقية، رغم أنها صاحبة القرار الحقيقية والمهيمنة على الحكومة والبرلمان فإنها لم تستطع أن تقدم على تنفيذ أي من تهديداتها الفارغة بمهاجمة معسكرات أميركا أو سفارتها أو أي من مصالحها في العراق والمنطقة. وذلك لأنها أصبحت على علم

الانتخابات في تونس: خلل الأولويات

سيراس تونس، في حين أن السؤال الذي لا بد أن يطرح هو من سيدعم الرئيس القادم من الكتل البرلمانية، وهو سؤال سيسمح باستقراء هوامش إدارة التوافق والصراع.

انتخابية، قصد الحيلولة دون التغول الحزبي، أو التقرب في سبيل بناء تحالفات حكومية واسعة. كشفت الانتخابات الرئاسية السابقة لأوانها في تونس، مفهوم السلطة والحكم، باعتبارها هاجسا لدى طيف واسع من الأحزاب والشخصيات السياسية التونسية، وهو فهم غير متطابق مع الدستور والقانون. ولأن التمتع المترسب في أذهان الفاعلين السياسيين، كامن في أن الرئيس هو ممكن السلطة ومدار الصلاحيات، وهو تصور مستقن من دور الرئاسة الثاني عبد الفتاح مورو إلى الانتخابات عام 2014، فإن كوكبة من الشخصيات السياسية، هزلت إلى الرئاسة دون تفكير في إسناد برلماني وبلا ترو في جوهر المنصب، تاركة لب السلطة إلى الزاحفين يهدوء نحو قبة البرلمان. وفي الوقت الذي تعمد فيه حركة النهضة إلى سيناريو الفاضل والمفضول بين البرلمان والرئاسة، دافعة بالمرشح الثاني عبد الفتاح مورو إلى الانتخابات الرئاسية وبالأصلي راشد الغنوشي إلى التشريعية، فإن غالبية الأحزاب التونسية تحشر بمرشحها البارزين إلى استحقاق رئاسي، المنتصر فيه بالانتخابات مغلوب بالصلاحيات والفائز بأبهة الكرسي منهزم بنفوذ المنصب. ولأن الضبابية السياسية والانتخابية سائدة ومهيمنة، فإن تعداد المرشحين للرئاسة من ذات العالقة السياسية المتفتنة، لن يؤثر فحسب على حظوظها في الوصول إلى سدة السلطة، إلا إذا تخلت واحد لفائدة الآخر وهو شبه مستحيل، بل ستكون له تداعيات سلبية على الاستحقاق البرلماني القادم، فمن طبيعة الانتصار أن يولد زخما إيجابيا، ومن استنباغات الخسارة أن تكون لها أثر واثار سلبية. فهي قابلة بسيناريو أروغان- غول بتبينة تونسية، في ظل نظام شبه برلماني، وهي مستعدة لأن تتبني مشروع تغيير النظام السياسي نحو الرئاسي في حال وصول مورو إلى السلطة، ولا إشكال حينها من استنذار سيناريو أروغان- يلدريم، في ظل نظام شبه رئاسي. ولن نستغرب حينها من إمكانية ترشح راشد الغنوشي إلى الرئاسة، عندما يصير لقصر قرتاج نفس الوزن التشريعي والتنفيذي الذي تتمتع به رئاسة الحكومة اليوم، وفي كل الأوقات سيدور الغنوشي مع دوران السلطة، سواء في قرتاج أو القصة أو باردو. السؤال الذي استند بالمشهد السياسي التونسي، كامن في من

أمين بن مسعود
كاتب ومحلل سياسي
تونسي

ان تقدمت الانتخابات الرئاسية على الانتخابات البرلمانية في بلد نظام حكمه برلماني أكثر منه رئاسي، من شأنه إرباك المشهد الاقتراعي والمنطق الانتخابي، إن كان للانتخابات في الديمقراطية الوليدة من منطق تقدم الانتخابات الرئاسية في تونس على البرلمانية، يحمل في طياته ثلاثة مخاطر على التجربة السياسية، فأما أن تكون كتلة الرئيس البرلمانية غير تلك الغالبة، وإما التغول على منظومة الحكم في حال كان الرئيس من نفس الكتلة الفائزة في البرلمان، وإما الهامش السياسي في حال وصل إلى قرتاج رئيس شبه مستقل أو من حزب أقلية عاجز عن فرض إرادته في البرلمان. معنى هذه المقدمة أن إمكانيات التعايش بين الرئيس الجديد ومقرر الحكم سابقا، والبرلمان ومقرر السلطة حاليا، تفرضها شروط أهمها أن تكون للرئيس القادم كتلة برلمانية قوية قادرة على تكريس أفكاره ورؤاه ووعوده الانتخابية، وأن تفرض التجانس النسبي بين قرتاج والقصة. من هنا ينبع وجوب التفكير في البرلمانية قبل الرئاسية، فلا يمكن للرئيس المنتخب أن يوصل لسياساته وأن يمارس صلاحياته دون إسناد من البرلمان ومن الحكومة، ولا يمكن للرئيس أن يفرض قوته الرمزية على شركائه أو لدى ممارسة السلطات دون أن يكون لسياساته صدى في البرلمان، ودونه فإنه يضع نفسه إما في سيناريو اليكوير السياسي، أو الهامش الوظيفي. ولأن من طبيعة الانتخابات المترامة أن يؤثر السابق في اللاحق، فإن تأثير الرئاسية على البرلمانية سيكون حاصلا بقوة. الملاحظة أن في كافة الديمقراطيات الأهم يسبق المهتم، فتمسك الرئاسية في النظام البرلماني، والعكس صحيح، ذلك وقصد تامين الحد الأدنى من الانسجام بين رأسي السلطة، فيؤثر السياق الانتخابي في حصيلة النتائج. أما أن تسبق الانتخابات الرئاسية البرلمانية، في نظام شبه شبه، فهي مفارقة قد تفتح السيناريو الانتخابي على أكثر من فرضية ليس أقلها التصويت العقابي، والتحالف في قائمات

تركيا.. لا أحد يرغب بانتخابات مبكرة والكل يتحدث عنها

غير أن أروغان يسعى للتقليل من أهمية الحديث عن انتخابات مبكرة، قائلا إن حزبه يركز على الموعد المحدد للانتخابات المقبلة في أواخر 2023. ونأى حزب الشعوب الديمقراطي الموالي للأكراد بنفسه عن مناقشة أي حديث عن انتخابات مبكرة. وتطبق تركيا نظاما سيء السمعة يلزم الأحزاب بالحصول على 10 بالمئة من الأصوات بحد أدنى لتضمن الحصول على مقاعد في البرلمان، وهو أمر نجح فيه حزب الشعوب الديمقراطي ليصبح أول حزب موال للأكراد يتخطى هذا الحاجز في الانتخابات العامة في يونيو 2015. وأظهر استطلاع رأي حديث أن حزب بحظي بدعم نسبيته 10 إلى 11 بالمئة، نفس الاستطلاع وضع نسبة التأييد للحزبين المتوقعين لباباجان وداود أوغلو عند 4 و8 بالمئة على الترتيب. وبينما سيجتمع كل من الحزبين الجديدين على الأرجح غالبية أصواته من الإسلاميين وهم الآن في الحكم، فإن حزب باباجان الليبرالي المقترح الموالي للغرب قد ينتزع حصة من حزب الحركة القومية ومن حزب الصالح ومن حزب الشعب الجمهوري، وكذا من حزب السعادة الإسلامي المعارض. وتعاملت أكثينيار بإيجابية مع فكرة إنشاء أحزاب جديدة، وتحدثت عن إمكانية ضمها لتحالفها الانتخابي مع حزب الشعب الجمهوري. وبالنظر لأنها أيضا قد ألمحت إلى أن حزبا قد يتراجع عن اتفاقه من حزب الحركة القومية، فإن هناك كذلك فرصة لأن يشكل الحزب الصالح تحالفا معارضا من يمين الوسط مع الحزبين الجديدين وحزب السعادة. ومن شأن هذا زيادة احتمالات الاتفاق بين حزب الشعب الجمهوري وحزب الشعوب الديمقراطي، الذي استبعد من تحالف المعارضة الحالي بسبب رفض الحزب الصالح القومي أن

لا يزال أمانا حتى عام 2023 قبل موعد أقرب الانتخابات برلمانية في تركيا، ويبدو أن السياسيين من مختلف الأطياف ضد فكرة إجراء انتخابات مبكرة، لكن لا شك أن في الأمر خطبا ما حين نجد الكل يتحدث عنها. وسبق لأهم زعيم علماني معارض في تركيا، وهو كمال كليجدار أوغلو، القول إن حزبه لن يضغط من أجل إجراء انتخابات مبكرة، رغم ما تعرض له من هزائم في الانتخابات المحلية في وقت سابق هذا العام. هناك أيضا بولت بهجلي زعيم حزب الحركة القومية اليميني المتطرف، والشريك الأصغر في التحالف الحاكم الذي يتزعمه الرئيس رجب طيب أردوغان، والذي لم يخف خلال السنوات الماضية عن الدعوة لإجراء انتخابات مبكرة، لكنه هو أيضا ولا يختلف موقف خصوم بهجلي القوميون من الحزب الصالح والذين يرفضون بدورهم فكرة الانتخابات المبكرة. وحتى زعيمهم ميرال أكشينيار خرجت لتعرض مخرجا من الأزمة. ولو مضى على باباجان وأحمد داود أوغلو، القطبان البارزان في حزب العدالة والتنمية، الذي يتزعمه أردوغان، قدما في خططهما لتشكيل أحزاب سياسية محافظة جديدة وأدى هذا إلى استطاع حصة لا بأس بها من ناخبي الحزب الحاكم، فإن هذا قد يدعو الرئيس حينها لإجراء انتخابات مبكرة، والكلام هنا لأكشينيار. تتحدث أكشينيار من خبرة مبررة. فهي نفسها حين انشقت ومعها آخرون عن حزب الحركة القومية عام 2017 بسبب تحالف الحزب مع حزب العدالة والتنمية، خرج بهجلي ليدعو لإجراء انتخابات مبكرة بهدف منع حزبها الجديد من المنافسة على الأصوات. وتزيد قوانين الانتخابات من صعوبة المنافسة على الأحزاب حديثة التشكيل، وقد يسعى أروغان لتجربة نفس الأسلوب في مواجهة الأحزاب الجديدة إن وجدها تكسب أرضية وتثير انشقاقات في أوساط حزبه. ويعمل باباجان وداود أوغلو بجد لإنشاء أحزاب جديدة وبسرعة. وقد يتشكل حزب باباجان بحلول أواخر سبتمبر المقبل.

ذو الفقار دوغان
أكاديمي تركي

يقترب اسمه بالحركة الكردية. وصدر عدد من الإشارات إلى احتمال إجراء اتفاق بين حزب الشعب الجمهوري وحزب الشعوب الديمقراطي، من بين بنوده أن ينشئ كليجدار أوغلو مجموعة عمل لمتابعة القضية الكردية. وقد يعزز المؤتمر المقبل لحزب الشعب الجمهوري من نفوذ جنان كفتانجي أوغلو زعيمة فرع الحزب في إسطنبول، ونائب الرئيس أوجوز كنان ساليجي، اللذين فضل قطاعات مؤيديهما التقارب مع القضية الكردية ودعمها. وبينما تسعى المعارضة لإيجاد طرق جديدة لمواجهة حزب العدالة والتنمية، فإن أروغان يكافح لمنع انشقاق أعضاء الحزب الحاكم. وناشد الرئيس أعضاء الحزب بالحفاظ على تماسكه حين تحدث في الذكرى الثامنة عشرة لتأسيس الحزب، لكن وبعد هزائم مفاجئة في الانتخابات المحلية هذا العام جاءت هذه الرسالة لتعطي انطباعا بأن أروغان يعيش حالة من القلق والتوتر. وكان متوقعا أن يدخل الرئيس تغييرات جذرية على حكومته وعلى هيكل الحزب وعلى القيادات البارزة لحزب العدالة والتنمية. لكن هذه الخطط أجلت، حيث يعتقد كثيرون أن السبب هو الخوف من أن تدفع تغييرات كهذه الشخصيات المبعدة للانشقاق. وقد يعمد أروغان لتصعيد خطابته في مواجهة من رحلوا عن الحزب، وهؤلاء عاجلهم الرئيس باتهامات الخيانة العظمى فعلا، لكن الطريقة العصبية التي يتحدث بها الرئيس قد ترتد في نحره، مثلما جرى في الانتخابات المحلية. ويبدو الصراع السياسي في طريقه للتصعيد بعد العطلة الأخيرة، ويبدو أن الكل يستعد لاحتمال إجراء انتخابات مبكرة، رغم أننا لم نجد زعيم حزب واحد يدعو لمثل هذا الاحتمال.

العرب
أول صحيفة عربية صدرت في لندن
أسسها 1977
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير
مختار الدبابي
كرم نعمة
حذام خريف

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة اليقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 - 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk